القياس ، يعوضها ، بل ويزيد ، تدفق الأموال العربية الى الولايات المتحدة . وثمة وجوه اخرى لصلة الطاقة بين الولايات المتحدة والعالم العربي لا بد من معالجتها علما بانها قد لا تكون مرتبطة ارتباطا مباشرا بالقضية التي نحن بصددها . اولا لا بد من ان نذكر ان الزيادة في سعر النفط في سياق حرب تشرين الأول (اكتوبر) كان لها تأثير متناقض ظاهريا من حيث انها تعطي الولايات المتحدة امتيازات اكثر نسبة الى منافساتها الرئيسية ، اذ ان حصة النفط المستورد من مجموع استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة هي اصغر من حصتها في البلدان الاخرى .

ثانيا ، فان معدل ايرادات شركات النفط المتعددة الجنسيات قد ازداد نسبة الى الاعوام السابقة . وبكلام آخر فان زيادات الاسعار للعام ١٩٧٣ قد مكنت هذه الشركات المتعددة الجنسيات من ان تنقل الى المستهلكين ، لا الزيادة في التكلفة فحسب بل تضخيم مثل هذه الزيادة ايضا . وبما ان معظم هذه الشركات هي اميركية القاعدة فانه يصح القول ان ايراداتها الاعلى قد افادت الاقتصاد الاميركي ، وزادت من قدرتها على تنويع مصادر الامدادات ومكنتها من مواصلة عملية نقل الموارد من بلدان العالم الثالث الى الولايات المتحدة .

ثالثا ان سياسة الطاقة التي انتهجتها الولايات المتحدة قد اتبعت ما يبدو انه سبيل عمل متناقض . وهذه السياسات المتضاربة ظاهريا اظهرت نفسها في محاولة الولايات المتحدة اعادة فرض مركزها المهيمن في العالم الغربي عن طريق اشراك شركائها الصناعيين في خلق « وكالة الطاقة الدولية » بينما هي تدخل ، في الوقت ذاته ، في علاقة خاصة مع العربية السعودية . ولدى إمعان النظر يصير من الواضح جدا انه لم يكن هناك اي تناقض كهذا . بل على العكس فان فرض الولايات المتحدة زعامتها المهيمنة في حقل الطاقة مكنها من تقويض اية قوة قد يكون اظهرها او حاول اظهارها منتجو النفط (العرب وغير العرب) . وبدخول الولايات المتحدة في العلاقة الخاصة مع اهم بلد منتج للنفط في العالم فانها تكون قد ضمنت لنفسها موردا يمكنها الاعتماد عليه في وقت يتوقع ان تستمر احتياجاتها هي من النفط المستورد في الارتفاع . والى ذلك تستطيع الولايات المتحدة ، بدخولها في العلاقة الخاصة ، ان تمارس درجة معينة من الضغط على منافساتها .

رابعا ، طالما بقيت الشركات المتعددة الجنسيات والاميركية القاعدة مسيطرة على المراحل غير الانتاجية للصناعة وطالما استمرت في ادارة القطاعات النفطية لبعض البلدان المنتجة للنفط ، فانه لا سبب هناك يدعو الى الافتراض بان مركزها في الصناعة قد ضعف . وبالتالي ، ليس ثمة ما يدعو الى الافتراض بان مركز الولايات المتحدة قد صار اضعف الآن مما كان عليه لبضعة اعوام خلت . بل على العكس ، فبالنظر الى النظام الاقتصادي الدولي الراهن وبالنظر الى ان معظم الانظمة العربية ما زالت تربط نفسها ايديولوجيا بالسياسات العالمية للولايات المتحدة ، يستطيع المرء ان يقول ان الولايات المتحدة كانت قادرة على تعزيز مركز قوتها في هذا الجزء من العالم .

الاقتصادات الرأسمالية : نزاع وتعاون

لقد قلنا سابقا ان احد أهم اهداف السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة كانت